سلسلة رسائل علي القاري - ١٠ -

التجريد في إعراب كلمة التوحيد

وما يتعلق بمعناها من التمجيد

تأليف
العلامة الشيخ علي بن سلطان محمد القاري
المتوفى سنة ١٠١٤ هـ

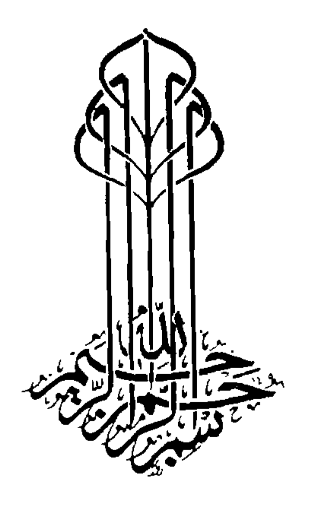
قدم له وضبط نصه وخرج أحاديثه
مشهور حسن سلمان

المكتب الإسلامي
دار عمار

التجريد

في إعراب كلمة التوحيد

وما يتعلق بمعناها من التمجيد



سلسلة رسائل علي القاري - ١٠ -

التجريد في إعراب كلمة التوحيد

وما يتعلق بمعناها من التمجيد

تأليف
العلامة الشيخ علي بن سلطان محمد القاري
المتوفى سنة ١٠١٤هـ

قدّم له وضبط نصّه وخرّج أحاديثه
مشهور حسن سلمان

المكتب الإسلامي
دار عمار

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الطبعة الأولى
١٤١١هـ - ١٩٩١م

المكتب الإسلامي
بيروت : ص.ب : ١١/٣٧٧١ - برقيا : اسلاميا - تلكس : ٤٠٥٠١ - هاتف : ٤٥٠٦٣٨
دمشق : ص.ب : ١٣٠٧٩ - هاتف : ١١١٦٣٧
عمّان : ص.ب : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٦٥٦٦٠٥ - فاكس : ٧٤٨٥٧٤

دار عمار
الأردن - عمّان - سوق البتراء - قرب الجامع الحسيني
ص.ب ٩٢١٦٩١ - هاتف ٦٥٢٤٣٧

مقدمة التحقيق

إنّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

أما بعد:

فإنّ كلمة التّوحيد: «لا إله إلّا الله» كلمةٌ جامعة كاملة لا يزاد فيها ولا يُنقص، ومضمونها إنما هو ما جاء به رسولُ الله ﷺ من دين الاسلام.

ومعناها: نفي الآلهة كلها من كل الوجوه، وإثبات الإله الحق الواحد الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد.

ومقتضاها: الكفر بالطّواغيت وكلّ الآلهة دون الله ـ كما لا يخفى ـ فمن يقول: لا إله إلا الله، ثم يقول:

إنّ الأرواحَ تتصرف وتُمِدُّ، أو يدعو غير الله، أو ينذر لغير الله، أو يخافُ غير الله، أو يرجو غير الله غيباً، فقد أبطل قوله: لا إله إلا الله. بل أشرك بالله شركاً جلياً.

وهذه الكلمة هي الفارقة بين الكفر والاسلام، وهي كلمة التّقوى والعروة الوثقى، وهي التي جعلها ابراهيم عليه الصلاة والسلام كلمة باقية في عقبه، وليس المراد قولها باللسان فقط مع الجهل بمعناها، فإنّ المنافقين يقولونها، وهم تحت الكفار في الدَّرك الأسفل من النار، مع كونهم يصلّون ويحجّون ويطوفون ويقرؤون القرآن ويتصدّقون، ولكن المراد قولها مع معرفتها بالقلب والاذعان بها، ومحبّتها ومحبّة أهلها، وبغض ما خالفها ومعاداته.[1].

ورسالتنا هذه «التجريد في إعراب كلمة التوحيد وما يتعلّق بمعناها من التمجيد» هي الرسالة التاسعة من رسائل العلامة علي بن سلطان محمد القاري رحمه الله تعالى التي عملنا على تحقيقها ونشرها. وهذه الرسالة من لون آخر، إذ غلب على الرسائل السّابقة الطابع الحديثيّ، والفقهي، والعقديّ، وما يخصّ التّزكية والتّربية، أما هذه فهي في إعراب كلمة التوحيد: «لا إله إلا الله»، جمع المصنف فيها الأقوال التي قيلت في إعرابها، وأعقبها بالمعاني واللطائف التي تتعلّق بمعناها.

وقد نسبها له جلُّ مَنْ ترجم له، فذكرها اللكنوي في «التعليقات السنية على الفوائد البهية»: (ص٨) ضمن مؤلّفاته

---

(١) انظر رسالة الشيخ محمد سلطان المعصومي الخُجندي: «مفتاح الجنة لا إله إلّا الله» بتحقيق الأخ الفاضل علي حسن عبد الحميد.

بموضوعها، فقال: «ورسالة أخرى في تركيب لا إله إلّا الله» وذكرها باسمها ونسبها لمصنّفها:

اسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين»: (٧٥٢/١)
وخليل ابراهيم قوتلاي في كتابه «الامام علي القاري وأثره في علم الحديث»: (ص١٥٢).

ولا نعرف أنّ هذه الرسالة قد طبعت قبل هذه المرة، واعتمدنا في نشرها على أصلٍ خطّي ضمن مجموع للمصنف موجود في المدرسة الأحمدية بمدينة حلب، تحت رقم (٢٦٦٦٨ عام) فيه ستّ وخمسون رسالة، ورسالتنا هذه هي الرسالة الثانية، وتبدأ من ورقة (٥) وتنتهي بورقة (١١) من هذا المجموع، فهي في ست لوحات، في كل لوحة صفحتان، في كل صفحة (١٩) سطراً، وخطها واضح ومقروء، وكتبت سنة ١١٩٦ هـ.

واقتصر عملنا فيها على ضبط نصّها، وتخريج الأحاديث التي فيها، وعزو الآيات إلى سوْرها من القرآن الكريم، والتّعليق على الأمور الضرورية منها. والله تعالى أسأل أن أكون قد وُفّقتُ في ذلك، وأن يجعل عملي كله في ميزان حسناتي، خالصاً لوجهه سبحانه. إنّه سميع مجيب، وآخر دعوانا. أن الحمد لله رب العالمين.

وكتب

مشهور حسن محمود سلمان

الأردن ـ عمان

التجريد في اعراب كلمة التوحيد وما يتعلق بمعناها من التجريد

[illegible]

الحمد لله العلي الاعلى الذي اعلى كلمته العليا وجعل [illegible]
السفلى والصلاة والسلام على من ارسله الى [illegible]
ان لا يعبد الا المولى وعلى آله واصحابه واتباعه المهتدين بطريقة [illegible]
اما بعد فيقول الملتجي الى كرم ربه الباري علي بن سلطان محمد القاري
ان الكلمة الطيبة من كمال الجلالة [illegible] من ظهر عليه امرها و[illegible]
واسطة العقائد الايمانية ورابطة القلائد الاتقانية اجمالا وتفصيلا
وقطب دائرة التوحيد ومركز ميدان التجريد كمالا وتكميلا على ان ما في
ظاهرها وباطنها من المحاسن الانسية والمحاسن القدسية لا يحصى ولا
يستقصى بيانا وتذييلا فيتعين على كل مؤمن موقن ان يعتني بشأنها
مبنى ومعنى ليتخلص من افادة مبناها الى اعادة معناها فانها مفتاح الجنة
ومن النار بمنزلة الجنة للناس والجنة وقد نص الائمة من سادات
الامة انه لابد من فهم معناها المترتب على علم مبناها ليخرج من ربقة
التقليد ويدخل في رتبة التحقيق والتأييد وقد قال تعالى فاعلم انه لا اله
الا الله وقال صلى الله تعالى عليه وسلم افضل الذكر لا اله الا الله وقال صلى الله
تعالى عليه وسلم من قال لا اله الا الله دخل الجنة وقال عليه الصلاة والسلام
من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة فالاتصاف بمضمون هذه الكلمة

صورة الصفحة الأولى من المخطوطة

[illegible] فيه ولهم [illegible] ودونها فقائل بهذا الاستثناء من المفرد [illegible]

[illegible] [illegible] بالكلية من النظر

[illegible] [illegible] الشدة [illegible] بالكلية

التوحيد [illegible] بالتحقيق [illegible] قطعا من اثبات التوحيد بهذه الكلمة باعتبار

النفي والاثبات المقصود [illegible] فان الاثبات المجرد [illegible] الى الاذهان ولهذا

اعلم انه لا يقال تعالى واله [illegible] واحد ولا يقال بعده لا اله الا هو فانه قد [illegible] الى بال الحد

شيطان [illegible] [illegible] قال تعالى لا اله الا هو وقد اعترض

صاحب المنتخب [illegible] في تقدير الخبر حيث قالوا تقديره لا اله في الوجود الا الله

فقال يكون ذلك نفيا [illegible] دالة ومعلوم ان نفي الماهية اقوى في التوحيد الصرف من

نفي الوجود فكان اجرا [illegible] الكلام على ظاهره والاعراض عن هذا الاضمار واجاب ابو عبد الله

محمد بن ابي الفضل المرسي [illegible] في ري الظمآن فقال هذا كلام من لا يعرف لسان العرب

فان اله في موضع المبتدا [illegible] على قول سيبويه وعند غيره اسم لا وعلى التقديرين فلا بد من

من خبر للمبتدا او للا [illegible] من الاستغناء عن الاضمار فاسد واما قوله اذا لم يضمر يكون

نفيا للماهية فليس [illegible] لان نفي الماهية هو نفي الوجود اذ لا يتصور الماهية الا مع

الوجود فلا فرق بين [illegible] ماهية ولا وجود وهذا مذهب اهل السنة خلافا للمعتزلة

فانهم يثبتون ماهية [illegible] عرية من الوجود والا الله مرفوع بدلا من لا اله لا خبرا لا فلا

للمبتداء وهذا كله [illegible] من حيث الاعراب المبني واما الكلام عليه بمقتضى المعنى لا اله الا انا

لا مستغني عن [illegible] الا الله مولا مفتقر اليه كل ما عداه الا الله تعالى وهذا معنى جامع

مانع في ملاحظة التوحيد ومطالعة التفريد في نظر المريد لما التبس عليه من [illegible]

صورة الصفحة الثانية من المخطوطة

مع افادة الصفات السلبية والنعوت الثبوتية ، وبيانه ان استغناءه عن
ما سواه يوجب له الوجود والقدم والبقاء والقيام بالذات والتنزه [illegible]
والنقائص [illegible] ثبوت السمع والبصر والكلام [illegible] لكان محتاجا
الى المحدث او المحل او من يدفع عنه النقائص ويؤخذ منه ايضا تنزهه عن
الاغراض في افعاله واحكامه والا لزم افتقاره سبحانه الى ما يحصل غرضه كيف
جل وعلا [illegible] ما سواه اليه فيوجب له الحيوة والقدرة
والارادة والعلم لانه لو انتفى شئ من هذه لما امكن ان يوجد شئ من الحوادث
كيف وهو الذي يفتقر اليه ما عداه وكذا يوجب له الوحدانية اذ لو كان معه
ثان في الالوهية لما افتقر اليه شئ للزوم عجزهما كيف وهو الذي يفتقر اليه كل ما
سواه ويؤخذ منه ايضا حدوث العالم [illegible] اذ لو كان شئ منه قديما لكان
ذلك الشئ مستغنيا عنه تعالى كيف وهو الذي يجب ان يفتقر اليه كل ما سواه
يؤخذ منه ايضا ان لا تأثير لشئ من الكائنات في اثر ما والا لزم ان يستغني
ذلك الاثر عن الله كيف وهو الذي يفتقر اليه ما عداه ولا يتصور تأثير مما
سواه فقد بان لك في الجملة تحقيق الكلمة مبنى ومعنى فعليك بالمحافظة عليها
ودوام التوجه اليها اللهم احينا عليها وامتنا عليها واحشرنا
عليها ولا تحرمنا من البركات المكنوزة لديها
والحمد لله اولا وآخرا والصلوة
والسلام على محمد باطنا
وظاهرا .

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

التجريد في إعراب كلمة التوحيد

وَمَا يَتَعَلَّقُ بِمَعْنَاهَا مِنَ التَّمْجِيدِ

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه العليّ الأعلى، الذي أعلى كلمته العليا، وجعل كلمة الذين كفروا السّفلى.

والصّلاة والسّلام على من أرسله لِيَنْفِيَ السِّوىٰ[1]، ويثبت أنّه لا يعبد إلاّ المولى، وعلى آله وأصحابه وأتباعه المهتدين بطريقة الهدى.

أما بعد:

فيقول الملْتَجي إلى كرم ربّه الباري، عليُّ بنُ سلطانٍ،

---

(١) سِوى و سُوى بمعنى غير، ومثلهما سواء. وإذا كسرت سين «سوى» جاز فيه المدّ والقصر، وإنْ فتحتَ مددت. وتتعرف «سوى» بالإضافة بخلاف «غير».

انظر: «لسان العرب»: مادة «سوا»: (٢/٢٤٨) و «الاستغناء في أحكام الاستثناء»: (ص١١٦). ومقصود عبارة المصنّف: «أن الله أرسل رسوله ﷺ لينفي استحقاق العبادة لغيره جلَّ شأنه».

محمدٌ القاريُّ: إنّ الكلمة الطّيبة من كمال الجلالة، لمراد من ظهر عليه أمرُها وجلالُه، مع أنّها واسطة العقائد الايمانيّة، ورابطة القلائد الإتقانيّة إجمالاً وتفصيلاً. وقطب دائرة التّوحيد، ومركز ميدان التّفريد كمالاً وتكميلاً، على أنّ ما في ظاهرها وباطنها من المجالس الأُنسية، والمحاسن القُدسية، ما لا يُحصى ولا يُستقصى بياناً وتذييلاً.

فيتعين على كلّ موقنٍ أن يعتنيَ بشأنها مَبْنىً ومعنىً، ليُنْقَلَ من إفادة مبناها إلى إعادة معناها، فإنّها مفتاح الجنّة، وعن النّار بمنزلة الجُنَّة[1]، للنّاس والجِنّة.

وقد نصّ الأئمةُ، مِنْ سادات الأُمةِ، أنّه لا بدّ من فهم معناها المترتب على علم مبناها، ليَخْرجَ عن رِبْقَةِ التّقليد ويدخل في رِفْعَةِ التّحقيق والتّأييد، وقد قال ـ تعالى ـ: ﴿**فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ**﴾[2].

وقال ـ صلى الله تعالى عليه وسلَّم ـ: (أفضل الذّكر لا إله إلا الله)[3]

---

(١) الجُنَّة: الوقاية.

(٢) سورة محمد: آية رقم (١٩).

(٣) أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» رقم (٨٣١» والترمذي في «الجامع»: رقم (٣٣٨٣) وابن ماجة في «السنن» رقم (٣٨٠٠) وابن حبان في «صحيحه» رقم (٢٣٢٦ ـ موارد) والحاكم في «المستدرك»: (١/٤٩٨، ٥٠٣) والخرائطي في «فضيلة الشكر» رقم (٧) والبغوي في =

وقال صلى الله تعالى عليه وسلم: (من قال: لا إله إلاّ اللّه، دخل الجنة)[1].

وقال عليه الصّلاة والسّلام: «من كان آخِرَ كلامِهِ لا إله إلاّ اللّه دخل الجنّة»[2].

فاتصافٌ بمضْمونِ هذه الكلمة من الواجبات العُمُريّةِ، حيثُ يجب أن تكونَ موجودةً حقيقةً أو حُكماً في كلّ لَحْظَةٍ ولَمْحةٍ، من أوّل العُمُر إلى انتهائه على الجهة الدّواميّة، كما هو معلوم من مذاهب العلماء الرّسميّة، ومن مَشارب العُرَفاءالوَسْمِيّة. فلنُعَيِّنْ بَيانَ مَبناها لِيَتَبَيَّنَ لك تِبْيانُ مَعناها.

فاعلم أنّ «لا» نافيةٌ بلا خلاف[3] فيها، و «إله» مبنيٌّ مَعها

= «شرح السنة»: (٥/ ٤٩) وابن أبي الدنيا في «الشكر»: (١٠٣) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ١٠٥) و «الدعوات الكبير» (ص٢١)، والطبراني في «الدعاء» رقم (١٤٨٣). وهو حديث حسن، كما قال الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١/ ٥٨).

(١) أخرج نحوه: البخاري في «الصحيح»: (١٠/ ٢٨٣) ومسلم في «الصحيح»: (١/ ٩٥) وغيرهما.

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم (٣١١٦) وأحمد في «المسند»: (٥/ ٢٣٣، ٢٤٧) والحاكم في «المستدرك»: (١/ ٣٥١، ٥٠٠) والبيهقي في «الأسماء والصفات»: (٩٩) والطبراني في «المعجم الكبير»: (٢٠/ ١١٢) و «الدّعاء» رقم (١٤٧١) وإسناده حسن.

(٣) حروف النّفي ستّة: ما ولا ولم ولما ولن وإنْ. انظر «شرح المفصّل» لعلي بن يعيش النحوي: (٨/ ١٠٧)

التضَمُّنُ معنى «مِنْ»، إذ التّقدير: لا مِنْ إلهٍ. ولهذا كانت نصّاً في العْموم(١)، كأنّهُ نفيُ كلِّ إلهٍ غيرُ الله ـ عزّ وجل ـ من مَبْدَإٍ ما يقدَّرُ إلى ما لا نهاية له مما يقدِّرُه، فَتَدَبَّرْه فإنّه أمرٌ محرَّر.

وقيل: يُبْنى الاسم معها للتَّركيب(٢) المُستفاد من التّرتيب، وذَهب الزَّجاجُ إلى أنّ اسمها معربٌ منصوبٌ بها. فإذا فُرِّعَ على القول المشهور من البناء، فموْضِع الاسم نُصِبَ بلا العاملة عمل «إنَّ» في تأكيد المعنى، والمجموع من «لا إله» في مَوْضع رفع، رفعٌ بالابتداء، والخبرُ المقدَّرُ هو لهذا المبتدأ، ولم تعمل فيه «لا» عِنْدَ سِيبويْه.

وقال الأخفش: «لا» هي العاملة فيه، وفي «العُبابِ» شرحُ «الُّلباب»: أنَّ خَبر «لا» يُحذف كثيراً، ومنه كلمةُ الشهادة: لا إله إلّا اللهُ. أي: لا إله كائن في الوجود أو موجود في عالم الوجود إلّا الله(٣).

---

(١) معناه: أنّها لاستغراق حكم النّفي لجنس اسمها كلّه نصاً من غير ترك، تمييزاً لها عن «لا» التي لنفي الوحدة، نحو: لا كتابٌ في الحقيبة، بل كتابان، فيكون القصد نفي المعنى عن الفرد الواحد دون ما عداه، ولا يصحّ أن يقال هذا مع «لا» التي لنفي الجنس إذا كان اسمها مفرداً.
راجع: «النحو الوافي»: (١/٦٨٧).

(٢) ومعنى «التركيب» أن تكون «لا» مع اسمها كالجزء الواحد بمنزلة «خمسة عشر».

(٣) قال العلاّمة القرافي في كتابه «الاستغناء في أحكام الاستثناء»: (ص =

وقال مُلا حنفيّ: اللهُ اسم الذّاتِ الواجبِ المستحقِّ لجميعِ المحامدِ مِنَ الكرَمِ والجودِ، وليس وَصْفاً بمعنى الوَاجبِ الوجودِ، وإلّا لا يفيد لا إلهَ إلّا اللهُ التَّوحيدَ. انتهى.

وفيهِ أنَّ المُرادَ بالواجِبِ الوجودِ، هُو الذّاتُ الواجِبُ

= ٣٩٥، ٣٩٦).

«ومن النحاة مَنْ يقدّر الخبر هكذا: لا معبود باستحقاق في الوجود إلا الله، ويقول: قولنا في الوجود مجرور متعلّق بمحذوف تقديره: كائن، وفي كائن ضمير هو فاعل: الاستثناء واقع منه.

والامام فخر الدّين يقول في تصانيفه في هذا الموضع: لا يجوز أن يكون الخبر قولنا: في الوجود، لأنّ مفهوم ذلك أنّ في العدم مادة الامكان معبوداً باستحقاق! وذلك كفر، بل يكون الخبر قولنا: في نفس الأمر، ولا نقول: في الوجود. واذا نفينا المستحق في نفس الأمر لا يضرّنا كونُ اعتقادِ الكفّار فيه مستحقاً بزعمهم، لأنّا لم ننف المستحق من الاعتقاد، إنما نفيناهُ في نفس الأمر، ولو نفيناهُ من الاعتقاد لم يكن الاخبار صادقاً، لأنَّ الواقع أنّ في الاعتقاد معبوداً بالاستحقاق.

والذي قاله الامام فخر الدّين متّجه، ولا ينبغي أن يخصص الوجود بالنّفي بل يعمم في نفس الأمر. وبهذه الطّريقة أيضاً تعيّن أن نقول: لا معبود باستحقاق، فإن نفي المعبود مطلقاً ليس بصادقٍ فإنّ المعبودات واقعة كثيراً من الشّجر والحجر والكواكب وغير ذلك، فلا يصدق الإخبار عن النفي إلا إذا قيد بالاستحقاق، «**فلا ينبغي أن نهمل هذه الدّقائق، فإنّها معينة الاعتبار شرعاً وعقلاً ولغةً**». انتهى.

وسيذكر المصنف ـ بعد قليل ـ تعقّب السيوطي لكلام الفخر الرازي، فانظره، وتأمل فيه!

المستحقُّ لجميع المحامِد، المشهودُ في كلِّ المشاهِدِ[1]، فهو كما قال بعض أرباب الحال:

عبـاراتُنـا شَتَّى وحُسْنُـكَ واحِدٌ فكـلٌّ إلى ذاك الجمـالِ يُشير

ثم قيل: لا يجوز أن يكون «إلّا اللّهُ» خبراً؛ لأنّه مستثنىً، وهو لا يصلح أن يكون خبراً عن المستثنى منه؛ لأنّه لم يُذْكَرْ الّا ليُبَيِّنَ به ما قُصِدَ بالمستثنى منه.

وقال صاحب «الكشاف»: يجوز أن يكون «لا إله إلّا اللّهُ» جملة تامة من غير تقدير حذف الخبر، يعني «لا إله» مبتدأ و «إلّا اللّهُ» خبـرُه. فقيل: يلزم أن يكون المبتدأ نكرةً والخبر معرفة. قال: ليس الأمر كما قيل؛ لأنَّ أصل الكلام في التّقدير «اللّهُ إلهٌ» فقدّم الخبر دفعاً لإنكار المنكر، فصار «إله اللّه» ثم أريد به نفي الآلهة وإثباته قطعاً، فدخل في صدر الكلام من الجملة حرف لا، وفي وسطها إلّا، ليحصل غرضهم، فصار لا إله إلّا اللّه. انتهى.

ويقوّيه: ما قال بعض المحقّقينَ من أنّ النّكرة إذا اعتمدت على النّفي كانت بمنزلة المعرفة، فيصح أن يكون مبتدأً و «إلّا اللهُ» خبرُه، لأنَّهُ بمعنى غير الله.

وفي «شرح دعاءِ أبي حربٍ اليمنيّ» أنّ الاسم الكريم مرفوع

---

(1) يقول المصنّف بكفر أهل الحلول والاتّحاد. فليكنْ ذلك في بالك.

على البدل من موضع «لا إله»؛ لأنّ موضع «لا» مع اسمها رفعٌ بالابتداء، ولا يجوز نصبُه حملاً على إبداله من اسم «لا» المنصوب؛ لأنّ «لا» لا تعمل إلاّ في نكرة منفيّةٍ، والّله ـ سبحانه ـ معرفة يقينية.

وقال الرَّهاويُّ في شرح «المنار»: لا إله إلاّ اللهُ كلمةُ توحيدٍ إجماعاً، ولا يستقيم ذلك ما لم يكن صدرُ الكلام نفياً لكلِّ معبودٍ بحق، والله اسمٌ للمعبودِ بالحقِّ، ومثله يكون تناقضاً في القول، وهو محال في كلمة التّوحيد؛ للإجماع على صحّتها.

قلت: المنفيُّ بصَدْر الكلام مفهومٌ كليٌّ، كالإلهِ، والمأخوذُ في مدلول الجَلالةِ. فردٌ خاصٌ من مفهومِ الإلهِ، بمعنى أنّ لفظةَ الّلهِ علمٌ للمعبودِ بالحقِّ، الموجودِ الخالقِ العالمِ، لا أنّه اسم لذلك المفهوم الكليّ كالإله، ثمّ لا يخفى أن المستثنى هنا بدلٌ من اسم لا على المحلّ، والخبر محذوف أي: لا إلهَ موجودٌ[1] إلاّ اللهُ. فإنْ قلتَ: هلاّ قدّرت نفيَ الامكان؟ إذْ نفيُ الامكانِ يستَلزِمُ نَفي الوجودِ مِنْ غير عكس، فيكونُ أبلغَ في الردِّ؟

(١) الوجود: ضد العدم والفناء، وهو صفةٌ لله تعالى ولكل ما أوجده، إلاّ أنّ الله ـ سبحانه ـ واجب الوجود، وكلّ ما دونه محتمل الوجود، فهو أزَليّ، وكلّ ما سواه محدث قابل للزّوال، والموجود: هو ما وقع عليه فعل الإيجاد والاحداث، لأنه على وزن (مفعول) والمفعول يستلزم فاعل، فهو صفةٌ لكلّ ما دون الله تبارك وتعالى، فالوجود شيء، والموجود شيء آخر، والتقدير الذي قدّمناه عن القرافي هو الصواب المعتمد، فتنبه!

فالجوابُ: أنّ هذا الردَّ لخطاب المشركين في اعتقادِ تعدُّدِ الآلهة في الوجودِ، ولأنَّ القَرينَةَ، وهِيَ نفسُ الجنس، إنمَّا تدلُّ على الوجودِ دونَ الإمكانِ، ولأنَّ التَّوحيد هُوَ إتْيانُ وجودِهِ ونفيُ إلهٍ غيرَه، لا بيانُ إمكـانِهِ، وعدمِ إمكانِ غيرِه. ولا يجوزُ أنْ يكونَ الاستثناءُ مُفرَّغاً من موضع الخبر؛ لأنّ المعنى على نفيِ الوجودِ عن آلهةٍ سوى اللهِ ـ تعالى ـ لا على نَفْيِ مغايرةِ اللهِ لكلِّ إلهٍ.

وبيانه على سَبيلِ التوضِيحِ، ما قاله ابنُ كمالٍ باشا في حاشيته على «التّلويح»: «إنَّ الاسْتِثْناءَ في كلمةِ التَّوحيدِ لا يجوزُ أنْ يكونَ مُفرَّغاً بأنْ يكون الخبر المحذوفُ عامّاً، كموجود أو في الوجودِ، ويكونَ «إلّا اللهُ» واقعاً موقِعَهُ كما وَقَعَ إلّا زيدٌ موقعَ الفاعِلِ في نحو: ما جَاءَني إلّا زيدٌ؛ لأنَّ المعنى عَلى نفيِ الوجودِ عن إلهٍ سِوى اللَّهِ ـ تعالى ـ، وهو إنَّما يُحَصَّلُ إذا جُعِلَ الاستثناءُ بدلاً من اسم «لا» على المحـلِّ، فحينئـذٍ يقعُ الاستثناءُ موقعَ اسم لا، فيكونُ خَبَرٌ لا خبراً لهُ، فَيَنْتَفِي الوجودُ عن غيرِ اللَّه ـ سبحانَه ـ كما هُو المطلوبُ، لا عَلى نَفْيِ مغايَرَةِ اللَّهِ عن كلّ إلهٍ، وهُوَ الذي يُفيدُ الاستثناءَ المفْرَغ؛ لأنَّه لمَّا قامَ مقامَ الخَبَر كانَ القصدُ إلى نَفْيِهِ كالخَبرِ، فيفيدُ نفيَ مغايَرَتِهِ ـ سبحانَه وتَعالى ـ عن كلِّ إلهٍ، ولا يَحْصُلُ بهِ التَّوحيدُ كما لا يَخفى على ذوي النُّهى».

وقـال شيخ مَشـايخِنـا جلالُ الـدِّينِ السُّيوطيُّ في «الإتقان الجامع لأنواعِ علومِ القرآن»:

«قَدْ تُوجِبُ الصِّناعَةُ النَّحويَّةُ التَّقديرَ، وإنْ كانَ المعنى غَيرَ مُتوَقِّفٍ عليه في التَّقرير، كقولهم في لا إله إلّا اللهُ: إنّ الخَبر محذوفٌ، أي موجودٌ. وقد أنكرهُ الامامُ فخْر الدّين الرازيُّ، وقالَ: هَذا كلامٌ لا يَحتاجُ إلى تقدير، وتقديرُ النُّحاة فاسدٌ[1]؛ لأنّ نفيَ الحَقيقةِ مطلقةً أتمّ من نفيِها مقيّدةً، فإنّها إذا انتفت مطلقةً كانَ ذلك دليلاً على سلبِ الماهيَّةِ معَ القَيد، وإذا انْتَفتْ مقيَّدةً بقيدٍ مخصوصٍ لم يلزْم نفيُها مع قيدٍ آخر. وردَّ بأنَّ تقديرَهم «موجودٌ» يستلزمُ نفي كلِّ إلهٍ غير الله قطعاً فإنَّ العَدَمَ لا كلامَ فيه، فهو في الحقيقةِ نفيٌ للحقيقة مطلقةً لا مقيّدةً. ثمّ لا بُدَّ من تقدير خَبَرٍ لاستحَالةِ مبتدأ بلا خَبَرٍ ظاهرٍ أو مقدَّرٍ، وإنَّما يُقدّرُ النَّحويُّ ليُعطيَ القَواعدَ حقَّها، وإنْ كان المعنَى مفهوماً. انتهى.

وفيه بحثان: الأوَّلُ أنَّ كلامَ الامامِ[2] تحقيقٌ وتَدقيقٌ في المُرامِ، وردُّه مصادرةٌ، بل مكابرةٌ في المقام بلا نِظامٍ.

والثَّاني: أنَّ كلامَهُ لا يَدلُّ على نفيِ القواعدِ النّحويّةِ حتى يَنْجزِم بالكُلِّيَّةِ، بل يذهبُ إلى مسلك «الكشَّاف» في عدَم الحاجةِ إلى تقدير كلمةٍ تكونُ مرفُوعةً بالخَبَريَّةِ، وعلى تقدير التّقدير، ينبغي أن يقدّر لنا، لئلّا يردّ الشيء من عدم التّحقيق علينا، مراعاةً للجانبين، ومحافظةً للمذهبين. وكأنّ الجمهور

---

(١) انظر ما علّقناه على (ص١٧).

(٢) أي فخر الدين الرّازي.

نظروا إلى أنّ المعدوم لظهور حدوثه لا يصلح للألوهية حتّى يحتاج إلى نفيهِ أو نفيُهُ بِفَهمٍ بالبرهان الأَوْلى. أو أرادوا «بموجود» أعمّ من أن يكــون موجـوداً في الحـال أو في من سيوجـد في الاستقبال، والله ـ سبحانه ـ أعلم بالأحوال والمآل.

وذكـر السّنوسيُّ في «عقائده» أنّه قال الدّمامينيُّ في تعليقه على المعنى: قد تكلَّمَ القاضي محبّ الدّين ناظرُ الجيش في «شرح التَّسهيل» على إعراب هذه الكلمة الشريفة، أورده بجملته وإنْ كان فيه طول لاحتوائه على الفوائد المُنيفَة. قال أهلُ العلم: إنَّ الاسمَ المعظَّمَ في التَّركيب المكرَّمِ يُرْفَعُ، وهُو الكثير، ولم يأتِ في القرآنِ غيرُه. لكنْ جُوِّزَ نصبُه على ما سيأتي إعرابُهُ.

فالأقـوال للنَّاس في الرّفع على اختلاف إعرابهم خمسة، منها: قولان معتبرانِ، وثلاثةٌ لا مُعَّولَ على شيء منها.

فالقولانِ المُعْتبرانِ: أنْ يكونَ رفعُهُ على البَدَليَّة، وأن يكونَ على الخَبَريَّة.

وأمّـا القـولُ بالبَـدَلِيَّةِ فهـوَ المشهـورُ الجـاري على ألسنـةِ المُعْربينَ، وهوَ رأيُ ابنِ مالكٍ؛ فإنّه لمَّا تكلَّم على حذف خبر «لا» العاملةِ عملَ «إنَّ» قال: وأكثرُ ما يُحذفُ الحجازيّونَ مَعَ إلاّ، نحوَ لا إلهَ إلاَّ اللهُ. وهذا الكلامُ مِنْه يدلُّ على أنَّ رَفْعَ الاسمِ المعظَّمِ ليس على الخَبَريَّةِ، وحينئذٍ يَتَعَيَّنُ أن يكونَ على البَدَليّة.

ثمّ الأقربُ أنْ يكونَ [البدلُ][1] من الضَّميرِ المستَترِ في الخَبر المقدَّرِ، وقد قيل: إنَّهُ بدلٌ من اسمِ لا، باعتبار عملِ المبتدأ يعني باعتبار محلِّ الاسمِ قبلَ دخولِ إلاّ.

وإنَّمـا كان القـولُ بالبدلِ من الضَّمير المستترِ أوْلى؛ لأنَّ الإبدالَ مِنَ الأقربِ أقوى مِنَ الأَبْعَدِ كما لا يَخْفَى، ولأنَّهُ داعِيَةٌ إلى الإتْباعِ باعتبارِ المَحلِّ مَعَ إمكانِ الاتْبَاعِ باعتبارِ اللّفظ. ثمّ البدل إنْ كانَ من الضّمير المُسْتَكِنّ في الخبر كان البدلُ فيه نظيرَ «ما قام أحدٌ إلا زيدٌ»؛ لأنَّ البدل في المسألتينِ باعتبارِ اللفظ، وإنْ كان من الاسمِ كانَ البدلُ فيه نظيرَ البدل في نحو «لا فيها إلّا زيدٌ»؛ لأنَّ البدل في المسألتين باعتبار المحلّ.

وقد اسْتَشْكَلَ النَّاسُ البَدَلَ فيما ذكرنا، أمّا في نحو «ما قام إلّا زيدٌ» فمن جهَتَيْنِ إِحْداهُما: أنّه بدلُ بعضٍ وليس ثمةَ ضميرٌ يعـودُ على المُبْدَلِ مِنْه. الثّاني: أنّ بينهما مخالفةً، فإنَّ البدل موجَبٌ والمبدل منه نَفْيٌ.

وقد أُجِيبَ على الأوَّلِ: بأنّ إلّا وما بعدها من تمام الكلامِ الأوّلِ، وإلّا قرينة مفهِمَةٌ أنَّ الثّاني قد كان يتناوله الأوَّل، فمعلومٌ أنَّه بعضُه فلا يحتاج منه إلى رابط بخلاف «قَبضْتُ المالَ بعضَه».

وعن الثّـاني: بأنّـه بدل من الأوّل في عمـل العـامـل،

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل.

وتَخَالُفُهما بالنَّفي والإيجاب، لا يمنع البدليّةَ، لأنَّ مذهبَ المبردِ يجعلِ الأول كأنّه لم يكن، والثاني في موضعه.

وقد قال ابن الصّائغ: إذا قلت ما قام أحد إلاّ زيدٌ، فإلاّ زيد هو البدل، وهو الذي يقع في موضع أحد. فليس زيد وحدَهُ بدلاً من أحد. قال: وإنّما إلاّ زيد هو الأحد الذي نَفَيْتَ عنه القيام، فإلاّ زيد بيان لأحد الذي عنيت.

ثمّ قال بعد ذلك: فعلى هذا البدل في الاستثناء أشبهُ ببدلِ الشيءِ من الشيء من بدل البعض من الكلّ. وقال في موضع آخر: فلو قيل: إنَّ البدلَ في الاستثناء، لكان وجهاً وهو الحقّ. انتهى.

وأمّا في نحو: «لا أحدَ فيها إلاّ زيدٌ» فوجهُ الإشكال فيه أنّ زيداً بدل من أحد، وأنت لا يمكنك أن تحلَّهُ محلَّه. وقد أجابَ الشّلوبينُ[1] عن ذلك بأنّ هذا الكلام إنّما هو على قولهم: ما فيها أحد إلاّ زيداً، إذ المعنى واحد، وهذا يمكن فيه الحلول بأنْ تقول: ما فيها إلاّ زيد. انتهى. وهو كلام حسن.

قال الدّمامينيّ: وعلى قول الشّلوبين، فتكون كلمة الحقّ على معنى: لا يستحقّ العبادة أحد إلاّ اللّه. انتهى.

---

(١) هو أبو علي عمر بن عبدالله الأزدي الأندلسي (٥٦٢ ـ ٦٤٥). راجع في ترجمته: «إنباه الرواة»: (٢/٣٣٢) و «معجم المؤلفين»: (٧/٣١٦).

قال ناظر الجيش: وأمّا القول بالخبريّة في الاسم المعظّم فقد قال به جماعةٌ، ويظهر لي أنّه أرجح من القول بالبدليّة، وقد ضعّف القول بالخبريّة ثلاثة أمور، وهي: أنّه يلزم من القول بذلك كون خبر «لا» معرفة، و«لا» لا تعمل في المعارف، وأنّ الاسم الأعظم مستثنى لا يصحُّ أن يكون عينَ المستثنى منه لأنّه لم يذكر إلّا ليَتَبَيَّنَ به ما قصد بالمستثنى منه، وأنّ اسم «لا» عامّ، والاسم المعظّم خاصّ، والخاصّ لا يكون خبراً عن العامّ، فإنّه لا يقال: الحيوان إنسان.

والجواب عن هذه الأمور:

أمّـا الأوّل: فهو أنّك قد عرفت أنّ مذهب سيبويه أنّ حال تركيب الاسم مع «لا» لا عمل لها في الخبر، وأنّه حينئذ مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دُخول لا، فقد علّل ذلك [بأنّ][1] شبهها بأنّ ضعيف[2] حين ركّبت وصارت جُزءَ كلمةٍ، وجزء الكلمة لا يعمل. ومقتضى هذا أن يبطل عملها في الاسم أيضاً، لكن أَبْقَوْا عملها في أقرب المعمولين، وجعلت، هي مع معمولها، بمنزلة مبتدأ، والخبر بعدهما على ما كان عليه من التَّجرُّد. وإذا كان كذلك لا يثبت عمل لا في المعرفة.

---

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل.

(٢) كذا في الأصل!!

وأمّا الثّاني: فلا نسلّم أنّ اسم [الجلالة][1] هو المستثنى منه، وذلك أنّ الاسم المعظّم إذا كان خبراً كان الاستثناء مفرغاً، والمفرّغ هو الذي لا يكون المستثنى منه فيه مذكوراً، نعم، الاستثناء فيه إنّما هو من شيء مقدّر لصحّة المعنى، ولا اعتداد بذلك [المقدّر لفظاً][2]، ولا خلاف يُعْلَمُ في نحو: ما زيد إلّا قائم، أنّ قائم خبر عن زيد. ولا شكّ أنّ زيداً فاعل في قوله: ما قام إلّا زيد، وأنّه مستثنى من مقدّر في المعنى، التّقدير: ما قام أحدٌ إلّا زيد. فعلى هذا لا منافاةَ بين كون الاسم المعظّم خبراً عن اسم قبله وبين كونِهِ مستثنىً من مُقدَّر، إذ جَعْلُهُ خبراً منظورٌ فيه إلى جانب اللّفظ، وجَعْلُهُ مستثنىً منظورٌ فيه إلى جانب المعنى.

وأمّا الثّالث: فهو أن يقال: قولك: إنّ الخاصّ لا يكون خبراً عن العامّ مُسَلَّمٌ، لكن في (لا إله إلّا اللّه) لم يخبر بخاصّ عن عامّ؛ لأن العموم منفيّ، والكلام إنّما سبق لنفي العموم، وتخصيص الخبر المذكور بواحد من أفراد ما دلّ عليه اللفظ العامّ.

وأمّا الأقوال الثّلاثة الأخيرة التي لا عمل عليها:

فأحدها: أنّ (إلّا) ليست أداة استثناء، وإنّما هي بمعنى

---

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وأمامه: «صح».

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

غير[1]، وهي مع الاسم المعظّم صفة لاسم «لا» باعتبار المحلّ. ذكر ذلك الشّيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم. والتّقدير: لا إله غير الله في الوجود، ولا شكّ أنّ القول الأوّل بأنّ إلّا في هذا التّركيب بمعنى غير، فليس له مانع يمنعه عن جهة الصّناعة النّحوية، وإنّما يمتنع من جهة المعنى، وذلك أنّ المقصود من هذا الكلام أمرانِ: نفيُ الإلهيّةِ عن غير الّله تعالى، وإثباتُ الإلهيّة لله تعالى. ولا يفيد التّركيب حينئذ.

فإن قيل: يستفاد ذلك بالمفهوم[2]، قلنا: أين دلالة المفهوم من دلالة المنطوق؟ ثمّ هذا المفهوم إنْ كان مفهومَ لقبٍ فلا عبرة به، إذ لم يقل به إلّا الدقّاق.

قلت: وقال به بعض الحنابلة أيضاً، وإنْ كان مفهوم صفة،

---

(١) أفاد الكرماني في «شرح كتاب سيبويه»: (ص٤٢٨) أنّ كلّ موضع جاز فيه الاستثناء بـ «إلا» في المفرد فإنه يجوز بـ «غير»، ولا يجوز في الجمل لأنّ «غيراً» لا تضاف لجملة، بل لمفرد.

و«غير» تعرب بإعراب الاسم الواقع بعد «إلا» إذا كان مفرداً. ولا يجوز إذا كان ابتداء وخبراً، لأنّ «غيراً» لا تضاف للجملة. وانظر: «شفاء العليل» للسلسيليّ: (١/٥٠٧) و «الاستغناء في أحكام الاستثناء»: (ص١٣٧ وما بعدها)

(٢) هو دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق به للمسكوت عنه، لوجود معنى فيه، يدرك كلُّ عارف باللغة أنّ الحكم في المنطوق به، كان لأجل ذلك المعنى من غير حاجة إلى نظرٍ واجتهاد.

فقد عرفت في أصول الفقه أنّه غير مجمع على ثبوته، قلت: بل المحقّقون يثبتون نفيه. فقد تبيّن ضعف هذا القول لا محالة.

القول الثّاني ـ وينسب الى الزّمخشريّ ـ أن لا إله إلّا الله في موضع الخبر، وإلّا الله في موضع المبتدأ، وقد قرّر ذلك بتقدير للنّظر فيه مجال.

ولا يخفى ضعف هذا القول وأنّه يلزم منه أنّ الخبر مبنيّ مع لا، وهي لا يبنى معها إلّا المبتدأ. ثم لو كان الأمر كذلك لم يجز نصبُ الاسم المعظّم في هذا التّركيب، وقد جوّزوه كما سيأتي.

قلت: تجويز البعض ليس بحجّة عليه، وليس هو ممّن نسب النّصب إليه.

والقول الثّالث أن الاسم المعظّم مرفوع بإله، كما يرتفع بالصّفة في قولنا [أقائم][1] الزيدان؟ فيكون المرفوع قد أغنى عن الخبر.

وقد تقرّر[2] ذلك بأن إلهاً بمعنى مألوهٍ، من أُلِهَ أي عُبِدَ، فيكون الاسم المعظّم مرفوعاً على أنّه مفعول أقيم مقام الفاعل، واستغني به عن الخبر، كما في قولنا: ما مضروب العمران. وضعف هذا القول غير خفيّ؛ لأنّ إلهاً ليس بوصف، فلا يستحقّ

---

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل.

(٢) في الأصل: «قرر».

عملاً[1]. ثمّ لو كان إله عامل الرّفع فيما يليه لوجب إعرابه وتنوينه لأنّه مطول إذ ذاك.

وقد أجاب بعض الفضلاء عن هذا بأنّ بعض النّحاة يجيز حذف هذا التنوين من مثل ذلك، وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾[2] و ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾[3].

وفي الجواب نظر؛ لأنّ الذي يجيز حذف التنوبن في لا إله إلّا الله، مثـل ذلـك يجيز إثباته أيضاً، ولا نعلم أنّ أحداً أجاز التّنوين في لا إله إلّا الله. هذا آخر الكلام على توجيه الرّفع.

وأمّا النصب، فقد ذكروا له توجيهين:

أحدهما: أن يكون على الاستثناء من الضّمير في الخبر المقدّر.

الثّاني: أن يكون «إلّا الّله» صفة لاسم «لا»، أمّا كونه صفة فهو لا يكون إلّا إنْ كانت إلّا بمعنى غير، وقد عرفتَ أن الأمر إذا كان كذلك لا يكون الكلامُ دالًّا بمنطوقيته على ثبوت الإلهية لّله تعالى. والمقصود الأعظم هو إثبات الإلهيّة لّله تعالى بعد نفيها عن غيره، وعلى هذا يمتنع هذا التوجيه، أعني كون «إلّا الّله» صفة لاسم لا.

---

(١) أن يعمل فيمن بعده، فيعرب لفظ الجلالة نائباً للفاعل.

(٢) سورة الأنفال: آية رقم (٤٨).

(٣) سورة يوسف: آية رقم (٩٢).

وأمّا التّوجيه الأوّل، فقالوا فيه: مرجوح، وكان حقّه أن يكون راجحاً؛ لأنّ الكلام غير موجب، والمقتضي لعدم أُرْجُحيَّةِ، البدل هنا، أنّ التّرجيح في نحو: ما قام القوم إلّا زيد، إنّما كان لحصول المشاركة، حتّى لو حصلت المشاركة في تركيب استويا، نحو: ما ضربتُ أحداً إلّا زيداً. فمن ثمّ قالوا: إذا لم يحصل المشاركة في الاتباع كان النّصب على الاستثناء أولى.

وقالوا: في هذا التّركيب يترجّح النّصب في القياس، لكن السّماع والأكثر الرّفع. ونقل عن الآمديّ: إذا قلت: لا رجل في الدّار إلّا عمرواً[1] كان نصب «عمرواً» على الاستثناء أحسن من رفعه على البدل.

هذا ما ذكروه. والذي يقتضيه النّظر: أنّ النّصب لا يجوز بل ولا البدل.

وتقرير ذلك أن يقال: إنّ «إلّا» في الكلام التّام الموجب نحو: قام القوم إلّا زيداً متمحضة للاستثناء، فهي تخرج ما بعدها مما أفاده الكلام الذي قبلها، وذاك أنّ هذا الكلام إنّما يقصد به الإخبار عن القوم بالقيام، ثمّ إنّ زيداً منهم، ولم يكن شاركهم فيما أسند إليهم، فوجب إخراجه.

وكذا حكم إلّا في الكلام التّام غير الموجب أيضاً، نحو: ما

(١) في الأصل: «إلّا عمراً»!!

قام القوم إلا زيد. ومن ثمّ كان نحو هذا التّركيب مفيداً للحصر مع أنّها للاستثناء أيضاً. لأنّ المذكور بعد إلّا لا بدّ أن يكون مُخْرجاً من شيء قبلها، فإن كان ما قبلها تامّاً لم يحتج إلى تقدير، وإلّا فَيَتَعَيَّنُ تقدير شيء قبل إلّا يحصل الإخراج منه، لكن إنّما أَحْوَجَ إلى هذا التّقدير تصحيح المعنى.

فيتبيّن من هذا المعنى الذي قلناه: إنّ المقصود في الكلام الذي ليس بتامّ، إنّما هو إثبات الحكم المنفيّ قبل إلّا لما بعدها، وإنّ الاستثناء ليس بمقصود. ولهذا اتّفق النُّحاةُ على أنّ المذكور بعد إلّا في نحو: ما قام إلّا زيد معمول للعامل الذي قبلها.

ولا شكّ أنّ المقصود من هذا التّركيب الشريف أمران، وهما: نفي الإلهية عن كلّ شيء وإثباتها للّه كما تقدّم، وإذا كانت إلّا مسبوقة بمحض الاستثناء لا يتمّ هذا المطلوب، سواء نصبنا أو أبدلنا؛ وذلك أنّه لا ينصب ولا يبدل إلّا إذا كان الكلام قبل إلّا تامّاً بتقدير حرف محذوف، وحينئذ ليس الحكم بالنّفي على ما بعد إلّا في الكلام الموجب، والإثبات عليه في غير الموجب مجمعاً[1] عليه، إذ لا يقول بذلك إلّا مَنْ مذهبه أن الاستثناء من الإثبات نفي، ومن النّفي إثبات، ومن ليس مذهبه ذلك يقول: إنّ ما بعد إلّا مسكوت عنه، فكيف يكون قوله: لا إله إلّا اللّه توحيداً؟

(١) كذا في الأصل! والصواب: «مجمعٌ».

قلت: وفيه نظر؛ لأنّـه يكـون توحيداً بحسب دلالة العرف وبأنّه لا نزاع في ثبوت إلٰهية مولانا ـ جلّ وعزّ ـ لجميع العقلاء، وإنّما كفرَ مَنْ كفر بزيادة إله آخر، فنفي ما عداه ـ تعالى ـ من الإلهيّة على هذا، هو المحتاج إليه، وبه يحصل التّوحيد.

وأمّا ما ذكره المولويّ الجامي في «سلسلة الذّهب» نقلاً عن بعض كبراء العارفين، أنّ معنى لا إله إلاّ الّله: ليس شيء ممّا يدعى إلهاً غير الّله، فهو غير صحيح، بل كفر صريح [محصّله: كلّ ما يدعى إلهـاً فهو إله، أي كلّ شيء إله، وهذا كقول ابن العربي: [من عبد الصّنم فقد عبد الصّمد. نعوذ بالله من هذا الكلام الباطل، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله][1].

وإنّما هو من مشرب الفرقة الوجوديّة القائلة بالعينية، لا من مذهب أرباب المراتب الشّهوديّة، كما بيّنت هذه المسألة مستقلّة[2].

---

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل.

(٢) للمصنّف رسالة بعنوان: «ردّ الفُصوص»، ردّ فيها على كتاب «فُصوص الحِكَم» لابن عربي الصوفي.

قال الشيخ عبدالله مِرداد في تعريفها: «رسالة ردّ بها على محيي الدين العربي في كتابه(الفصوص) ردّ على القائلين بالحلول والاتحاد، وأبطل أقوال الجميع، وحذّر من معتقدهم وأفعالهم» وذكرها له: صاحب «كشف الظنون»: (ص١٢٦٤) وصاحب «هدية العارفين»: (٧٥٢) وغيرهم.

ثمّ قال ناظر الجيش ـ بناء على ما ظهر له من البحث الذي اعترضناه ـ: فيتعيّن أن يكون إلّا في هذا التّركيب مسبوقة، لقصد إثبات ما قبلها لما بعدها، ولا يتمّ ذلك إلّا أن يكون ما قبلها غير تامّ بأن لا يقدّر قبل إلّا خبر محذوف، وإذا لم يقدّر خبر إلّا قبلها، وجب أن يكون ما بعدها هو الخبر، وهذا هو الذي تركن إليه النّفس، وقد تقدّم تقرير صحّة كون الاسم المعظّم في هذا التركيب هو الخبر.

قلت: كلامه هذا يقتضي أنّ الخلاف في كون الاستثناء من النّفي إثبات أم لا؟ لا يدخل الاستثناء المفرغ فيه، [وظاهر][1] كلام الزّركشيّ وكثير من الأصوليّين دخول ذلك الخلاف فيه.

ولهذا أوردوا على القائل بأنّ الاستثناء من النفي ليس بإثبات أنّه يلزم على ذلك أن لا يحصل التّوحيد بكلمة الشّهادة. وأجيب بما ذكرناه من النّظر قبل في بحث ناظر الجيش، وهذا غاية التّحقيق، ونهاية التّدقيق، وبالّله ـ سبحانه ـ التوفيق.

ثمّ رأيت في «شرح عقيدة الطّحاويّ»:

«إنّ إثبات التّوحيد بهذه الكلمة، باعتبار النّفي والإثبات المقتضي للحصر، فإنّ الاثبات المجرّد قد يتطرّق إليه الاحتمال، ولهذا ـ والله أعلم ـ لما قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ

---

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل.

واحِدٌ﴾[1]، قال بعده: ﴿لا إلَهَ إلاّ هُوَ﴾[2]، فإنّه قد يخطر ببال أحدٍ خاطرٌ شيطانيّ: هَبْ أنّ إلهنا واحد، فلغيرنا إلهٌ غيره، فقال - تعالى -: (لا إله إلا هو).

وقد اعترض صاحب «المنتخب» على النّحويين في تقدير الخبر [في قوله ﴿لا إله إلاّهو﴾][3]، حيث قالوا: تقديره لا إله في الوجود إلاّ الله، فقال: يكون ذلك نفياً لوجود الاله[4]، ومعلوم أنّ نفي الماهية أقوى في التّوحيد الصّرف من نفي الوجود، فكان إجراء[5] الكلام على ظاهره والإعراض عن هذا الإضمار [أولى][7].

وأجاب أبو عبدالله محمد بن أبي الفضل المرسيّ[1] في

(١) سورة البقرة: آية رقم (١٦٣).
(٢) سورة البقرة: آية رقم (١٦٣).
(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل. واستدركتُه من «شرح العقيدة الطحاوية».
(٤) في الأصل «إله»!
(٥) في الأصل: «أجزاء»!!
(٦) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(٧) هو شرف الدين محمد بن عبدالله بن محمد بن أبي الفضل المرسي الأندلسيّ، الأديب النحوي المفسّر المحدّث الفقيه. ولد سنة (٥٧٠ هـ). له مؤلفات كثيرة، منها: (ري الظمآن في تفسير القرآن» كبير جداً قصد فيه ارتباط الآي بعضها ببعض، ومما يستغرب من شأنه ما ذكره =

«ريّ الظّمآن» فقال: هذا كلام مَنْ لا يعرف لسان العرب، فإنّ إله في موضع المبتدأ على قول سيبويه. وعند غيره اسم لا، وعلى التقديرين فلا بدّ من خبر المبتدأ، وإلّا، فما قاله[1] من الاستغناء عن الإضمار فاسد.

وأمّا قوله: إذا لم يضمر يكون نفياً للماهيّة، فليس بشيء؛ لأنّ نفي الماهيّة هو نفي الوجود، إذ لا تتصوّر الماهيّة إلّا مع الوجود، فلا فرق بين «لا ماهيّة»، و«لا وجود». وهذا مذهب أهل السنّة، خلافاً للمعتزلة، فإنّهم يثبتون ماهيّة عارية عن[2] الوجود، و«إلّا الله» مرفوعٌ، بدلاً من «لا إله» لا خبر لـ «لا» ولا «للمبتدأ»[3].

وهذا كلّه بحسب إعراب المبنى، وأمّا الكلام عليه بمقتضى المعنى «لا إله إلّا اللّه»: لا مُسْتَغْنِيَ عن كلّ ما سِوَاهُ، ولا مُفْتَقِر

= ياقوت عنه أنه «كانت له كتب في البلاد التي ينتقل فيها، بحيث لا يستصحب كتباً في سفره، اكتفاء بما له من الكتب في البلد الذي يسافر إليه» مات سنة (٦٥٥) رحمه الله.

انظر: «معجم الأدباء»: (٧/١٦ ـ ١٧) و«البداية والنهاية»: (١٣/١٩٧) و«شذرات الذّهب»: (٥/٢٦٩).

(١) وقعت العبارة في الأصل هكذا:
«. . . من خبر للمبتدأ أوّلاً فما قال»!!

(٢) في الأصل «من»!

(٣) شرح العقيدة الطحاوية: (ص١١١ ـ ١١٢).

إليه كلُّ ما عَدَاهُ إلاّ الله ـ تعالى[١] ـ، وهذا معنى جامع مانع في ملاحظة التّوحيد ومطالعة التّفريد في نظر المريد بما ليس عليه مزيد، مع إفادة الصّفات السلبية، والنّعوت الثّبوتية.

وبيانه أنَّ استِغْنَاءَهُ عن [كل] ما سواه يُوجبُ له الوجودَ، و القِـدَمَ والبَقَاءَ والقيامَ بالذّات، والتّنزه عن الحوادث والنّقائص، ويقتضي ثبوت السّمع والبصر والكلام، إذ لو لم تجب له لكان مُحتاجاً إلى المحدث أو المحلّ، أو مَنْ يدْفَعُ عنه النّقائص.

وَيؤخَـذُ منـه ـ أيضاً ـ تنزُّهُهُ ـ [تعالى] ـ عن الأغراض في أفعـالـه وأحكـامـه، وإلاّ لزم افتقارُهُ ـ سبحانه ـ إلى ما يُحصِّلُ غَرَضُه، [كيف]؟ وهو ـ جلّ وعلا ـ الغنيّ عن كُلّ ما سواه[٢].

وأمّـا افْتِقارُ كلّ ما سواه إليه، فيوجب له الحياةَ، والقُدرةَ، والارادة، والعلمَ؛ لأنّه لو انتفى شيءٌ من هذه لما أمْكَنَ أن يُوجَدَ شيءٌ من الحوادث [فلا يَفْتَقِرُ إليه شيءٌ]. كيف؟ وهو الذي يَفْتَقِرُ إليه [كُلّ] ما عداه. وكذا يُوجبُ له الوحدانيّة، إذ لو كان معه ثانٍ في الألوهيّة لما افتقر إليه شيء لِلُزوم عجزهما [حينئذ]، كيف؟ وهو الذي يفتقر إليه كل ما سواه.

---

(١) هذه العبارة وما سيأتي في تفصيلها من «متن عقيدة السنوسي»: (ص ١١ وما بعدها) الأشعريّة!

وما بين المعقوفين استدركتُهُ منها، وسقط من الأصل.

(٢) في الأصل: «غني عمن سواه».

ويُؤخَذُ منه أيضاً حدوث [العالم بأَسرِه]، إذ لو كان شيءٌ منه قديماً لكان ذلك الشيء مستغنياً عنه تعالى، كيف؟ وهو الذي يجب أنْ يَفْتَقِرَ إليه كُلُّ ما سِواهُ. ويؤخَذُ منه أيضاً: أنّه[1] لا تأثير لشيء من الكائنات في أثَرٍ ما، وإلّا لَزِمَ أن يَسْتَغْنِيَ ذلك الأثرُ عن الله، كيف؟ وهو الذي يَفْتَقِرُ إليه [كل] ما عداه، ولا يتصوّر تأثير مما سواه. فقد بان لك في الجملة تحقيق الكلمة مبنىً ومعنىً، فعليك بالمحافظة عليها، ودوام التوجّه إليها.

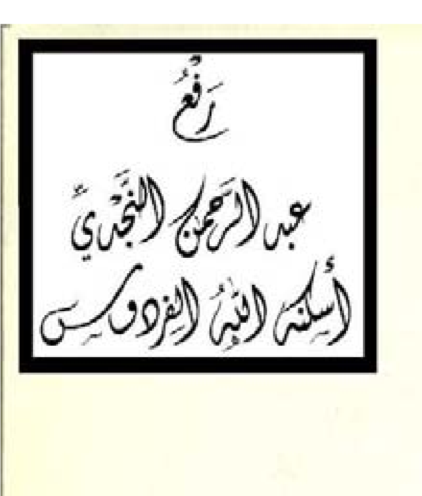
اللّهمّ أحينا عليها، وأمتنا عليها، واحشرنا عليها، ولا تحرمنا من البركات المكنوزة لديها. والحمد للهّ أوّلاً وآخراً، والصّلاة والسّلام على محمدٍ باطناً وظاهراً.

انتهيتُ من التعليق عليها، ومقابلتها على أصلها بعد نسخها قبل ظهر يوم الأربعاء/ ١٢/ شوال/ ١٤٠٩هـ، حامداً الله تعالى، ومصلّياً ومسلماً على نبينا محمد ﷺ وآله وصحبه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) في الأصل: «أن».

الفهرس

الموضوع	الصفحة


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس